

قياس مدى التزام شركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية

Measuring the extent to which Jordanian public shareholding
companies comply with accounting disclosure requirements
Analytical study of annual financial reports

حكيمة بوسلمة¹، جامعة باتنة 1، hakima.bousselma@univ-batna.dz

تاريخ القبول 2018-12-31

تاريخ الاستلام 2018-07-12

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح المحاسبي لعينة من شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال إعداد مؤشر للإفصاح يحتوي على قائمة تتضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية موزعة على خمسة محاور أساسية. وبعد تحليل محتوى التقارير المالية لهذه الشركات تم التوصل إلى أن شركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة سوق عمان المالي. وكان محور المعلومات الخاصة بإدارة الشركة أكثر المحاور إفصاحاً. **الكلمات المفتاحية:** الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية، مؤشر الإفصاح، بورصة عمان.

Abstract :

This study aimed at measuring the level of accounting disclosure for a sample of Jordanian public shareholding companies listed on the Amman Stock Exchange. Through the preparation of a disclosure index containing a list of information to be disclosed in the annual financial reports distributed on five main axes.

After analysing the content of the financial reports of these companies it was concluded that the Jordanian public shareholding companies comply with the accounting disclosure requirements issued by the Amman Stock Exchange. The axe of information on the management of the company was the most important axes of disclosure.

keywords : Accounting Disclosure, Financial Reports, Disclosure Index, Amman Stock Exchange.

¹ - حكيمة بوسلمة، جامعة باتنة 1 hakima.bousselma@univ-batna.dz

مقدمة:

تعتبر المحاسبة لغة الأعمال، لأنها هي الوسيلة التي يتم بواسطتها التواصل بين معدي التقارير المالية ومستخدميها. وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association (AAA) بأنها: "عملية تحديد المعلومات الاقتصادية وقياسها وتوصيلها بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة".

وبذلك فإن المحاسبة تهتم بتوفير المعلومات التي تساعد مختلف الأطراف على اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة. وهذا لا يتحقق إلا من خلال الإفصاح المحاسبي الذي يمثل وسيلة المحاسبة في توصيل المعلومات للفئات المهتمة بالشركة من خلال التقارير المالية.

وحتى تكتمل المنفعة من التقارير المالية كمصدر للمعلومات يجب أن يتم الإفصاح عنها بشكل يتفق مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. لما لذلك من أهمية للأطراف المهتمة بالشركة عموماً وفئة المستثمرين خصوصاً، نظراً لما يقدمه الإفصاح المحاسبي من معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة، كما تهيئ لهم بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للشركة كقوتها الإيرادية، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

مشكلة الدراسة:

يمثل الإفصاح المحاسبي عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لتوفير المعلومات التي تمكن مختلف الأطراف من اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالشركة، خاصة المستثمرين الذين يعتمدون على هذه المعلومات للمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار الاستثمار الأفضل.

ومع ازدياد الدور الذي تؤديه أسواق الأوراق المالية في دعم النشاط الاستثماري، وما تتطلبه هذه الأسواق من معلومات للعمل بكفاءة وفعالية، فقد اهتمت العديد من المنظمات والهيئات بوضع معايير تحكم عملية الإفصاح في التقارير المالية، منها هيئة سوق عمان المالي التي أصدرت لائحة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة فيه.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى التزام شركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة سوق عمان المالي؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي يحظى بها الإفصاح المحاسبي كوسيلة يتم بواسطتها توفير المعلومات الضرورية لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، خاصة المستثمرين الذين يحتاجون للمعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة مبنية على معلومات تعبر بصدق وعدالة عن الوضع المالي الحقيقي للشركة وتعرض نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها حتى لا يكون هناك تضليل لمستخدمي هذه التقارير.

أهداف الدراسة:

في إطار مشكلة الدراسة وأهميتها تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته وأنواعه؛
- التعرف على متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق القوانين والتشريعات الأردنية؛
- قياس مستوى الإفصاح المحاسبي لعينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

فرضية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية لأختبارها:

تلتزم شركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة سوق عمان المالي.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض كل ما يتعلق بالجوانب النظرية للموضوع، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لاختبار فرضيتها واستقراء النتائج من خلال أسلوب تحليل المحتوى الذي يتضمن قراءة تحليلية للتقارير المالية السنوية المنشورة لشركات عينة الدراسة وتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي لهذه الشركات بالاعتماد على المؤشر الذي تم إعداده لهذا الغرض.

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي:

يمثل الإفصاح المحاسبي أداة الإدارة في توصيل المعلومات اللازمة لمختلف الأطراف المهتمة بأمور الشركة خاصة المساهمين والمستثمرين، ونظراً للدور الذي تؤديه أسواق الأوراق المالية في عملية التنمية الاقتصادية لما تمثله من عامل جذب للأموال التي تحتاجها الشركات المدرجة فيها، فإن نجاحها يعتمد على كمية ونوعية المعلومات المفصحة عنها في التقارير المالية التي تعتبر المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري الأمثل في ظل تعدد البدائل المتاحة.

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي

الإفصاح لغةً يعني البيان والظهور والوضوح (خضر، 2012، ص 52). بمعنى إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومفهوماً. أما اصطلاحاً فقد تعددت تعاريفه بتعدد وجهات نظر مقدميها، فمنهم من يرى أن مشكلة الإفصاح المحاسبي تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في التقارير المالية المنشورة وكميتها، ومن ثم الشكل الذي يتم به عرض هذه المعلومات. أما مسألة صحة ومصداقية الأرقام المعروضة في تلك التقارير فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي.

ويرون أن مفهوم الإفصاح المحاسبي: "ينصب على توفير معلومات عن وضع الشركة ونتيجة أعمالها وتفسير ذلك بشكل يؤدي في النهاية إلى أن وجود الإفصاح يزود مستخدمي هذه المعلومات بصورة أكثر وضوحاً وشمولية، الأمر الذي يزيل الغموض عن بعض البيانات المالية مما يؤثر على اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المعنية، سواء كانوا مساهمين أو مقرضين، أو مستثمرين متوقعين أو محللين ماليين وغيرهم من ذوي العلاقة" (دهمش، 1995، ص 44).

كذلك يقصد به: "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن الوحدة المحاسبية" (الشيرازي، 1990، ص 322).

في حين يرى آخرون أنه لا يمكن حصر نطاق مشكلة الإفصاح المحاسبي في مجرد درجة تفصيل التقارير المالية أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه التقارير، و إنما تعدو هذا النطاق ليجعلوا من عنصر دقة ومصداقية الأرقام المعروضة في هذه التقارير هو أساس مشكلة الإفصاح.

ومن وجهة النظر هذه يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه: "أحد وظائف المحاسبة التي يتم من خلالها تقديم معلومات كاملة وموثوق فيها عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها في التقارير المالية" (Fernandes, et al. 2012, p. 17).

كما يعرف بأنه: "إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار

المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل" (مطر، وآخرون، 1995، ص 371).

ومن خلال ما سبق يتضح أن اختلاف وجهات نظر الباحثين والأكاديميين حول تحديد مفهوم واضح للإفصاح المحاسبي لم يمنعهم من الاتفاق على وجوب أن تفسح التقارير المالية عن أية حقائق جوهرية وأية معلومات أخرى تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي المستخدم لهذه التقارير بشكل يمكنه من اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب.

ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي

يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته باعتباره يمثل إحدى الوظائف الأساسية للمحاسبة، والتي تهتم بتزويد الجهات المعنية بنشاط الشركة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ قراراتها. ونتيجة لتنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المستثمرين، المقرضين، المراقبين، المحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات فقد زاد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي.

ومع زيادة حاجة شركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق الأوراق المالية وفعالية الدور الذي تؤديه هذه الأسواق في تنمية الاقتصاد زاد الاهتمام بالإفصاح باعتباره ركناً أساسياً من أركان قيام أسواق الأوراق المالية وأساساً لاستمرار نجاحها وتطورها، وركيزة لتدعيم الثقة بها بما يؤدي إلى جذب فئات المستثمرين نحو أدواتها.

وقد أصبح تقييم أسعار الأسهم والسندات يعتمد بصورة أساسية على المعلومات الملائمة التي يتم الإفصاح عنها عبر التقارير المالية للشركات المدرجة أسهمها في تلك الأسواق. لذلك حرصت مختلف الجهات على إصدار معايير وتعليمات خاصة بالإفصاح ومتطلباته حتى تضمن الإفصاح المناسب في التقارير المالية كي تحقق هذه التقارير الأغراض المرجوة منها وتكون ذات فائدة إعلامية قصوى. وفي مقدمة تلك الجهات هيئة الأوراق المالية (SEC)، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB). وقد أولت هذه اللجنة الإفصاح المحاسبي اهتماماً خاصاً، حيث أصدرت أول معيار محاسبي دولي عن " الإفصاح عن السياسات المحاسبية " بدأ سريانه في أول عام 1975.

ثالثاً: شروط الإفصاح المحاسبي

لكي تتحقق الغاية من الإفصاح المحاسبي يجب أن تتوفر عدة شروط في التقارير المالية حتى تكون ذات قيمة لمستخدميها، وهذه الشروط تتمثل في (عابد، 2018، ص 18):

- أن تكون التقارير المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها، مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه التقارير وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب دون تأخير حتى لا تفقد المعلومات المفصّل عنها قيمتها؛
- أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجهاً لجميع الفئات دون تمييز فئة عن أخرى؛
- يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تكون الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح في التقارير المالية أكبر من التكلفة التي تتحملها الشركة للإفصاح عنها؛
- أن يكون الهدف من الإفصاح تقليل الفجوة بين مستخدمي التقارير المالية ومعدي هذه التقارير، بحيث يساعد الإفصاح على ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة.

رابعاً: أنواع الإفصاح المحاسبي

نتيجة لاختلاف وجهات نظر الباحثين حول إعطاء مفهوم محدد للإفصاح المحاسبي يضمن توفير قدر معين من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، فقد تعددت أنواعه بحيث يمكن تبويبها على النحو الآتي:

1- من حيث كمية المعلومات:

يمكن تقسيم الإفصاح من حيث كمية المعلومات المفصّل عنها والتي لا تتوقف على مدى خبرة القارئ، ولكن على المعايير المرغوب بها للإفصاح إلى: إفصاح تام، إفصاح كافي، إفصاح عادل.

أ- الإفصاح التام: Full Disclosure

يتمثل الإفصاح التام في الكشف وبصورة كاملة عن جميع المعلومات المتعلقة بالأحداث والمعاملات الخاصة بالشركة من خلال التقارير المالية (Takhtaei & Mousavi, 2012, p.291).

ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح التام في التقارير المالية نتيجة لأهميتها كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ إعداد التقارير المالية والتي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك التقارير (زيود، وآخرون، 2007، ص 180).

ب- الإفصاح الكافي: Adequate Disclosure

ينمّل في الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب توافره في التقارير

المالية كي لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. بمعنى أن كل الحقائق الجوهرية التي تتعلق بالمركز المالي ونتائج العمليات للشركة ينبغي أن تصل إلى المستخدمين من خلال التقارير المالية بطريقة مفيدة وأقل عرضة لسوء الفهم.

وهذا ما يؤيده المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) حيث جاء في أحد الدراسات الصادرة عنه أن: "التقارير المالية يجب أن تفصح عن ما هو ضروري لجعل مستخدمى هذه التقارير في حالة عدم تضليل" (الشيرازي، 1990، ص 324).

غير أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب احتياجات ومصالح المستخدمين بالدرجة الأولى باعتباره يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد (زيود، وآخرون، 2007، ص 181).

ج- الإفصاح العادل: Fair Disclosure

يستند الإفصاح العادل على الأخلاق التي تعطي جميع مستخدمي التقارير المالية سواء الحاليين أو المرتقبين نفس الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة (Takhtaei & Mousavi, 2012, p.291).

وبالتالي فإن هذا النوع من الإفصاح ينطوي على قيد أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة بين مستخدمي التقارير المالية، مما يعني ضرورة الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية بالشكل الذي يخدم مصالح جميع الفئات مع عدم وجود تحيز لفئة على حساب أخرى.

2- من حيث إلزاميته:

يمكن تبويب الإفصاح من حيث إلزاميته إلى: إفصاح إجباري (إلزامي)، إفصاح اختياري.

أ- الإفصاح الإجباري: Mandatory Disclosure

يتمثل الإفصاح الإجباري في تلك المعلومات المقدمة من قبل الشركات بناء على اللوائح والقوانين التي تفرضها الجهات الرقابية، أو ما تتطلبه أسواق الأوراق المالية، ومعايير المحاسبة الدولية (Adina & Lon, 2008, p.1408).

وبالتالي فإن الإفصاح الإجباري يفرض على إدارة الشركة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الإفصاح عن كافة المعلومات الإلزامية بشكل ملائم في التقارير المالية من أجل الحصول على منافع للشركة وتجنب العواقب التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة لمخالفتها للوائح والقوانين (Popova, et al., 2013, p.12).

ونظراً لأن الإفصاح الإجباري قائم على التشريعات وتعليمات الأجهزة المعنية التي تجبر الشركات على الإفصاح عن المعلومات التي تحاول الإدارة حجبها عن

المستثمرين، فإنه يعمل على منع الأطراف الداخلية في الشركة من استغلال المعلومات على حساب الأطراف الخارجية.

ب- الإفصاح الاختياري: Voluntary Disclosure

يشير الإفصاح الاختياري إلى المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية، ويتم ذلك بمبادرة من إدارة الشركة وحرصها على تقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقارير المالية (مارق، 2009، ص 144).

ويعتبر الإفصاح الاختياري وسيلة الإدارة لجذب المستثمرين وزيادة اهتمام أصحاب المصالح الآخرين، خاصة عندما يكون الإفصاح الإلزامي غير كاف لمواجهة توقعات المستثمرين، مما يدفعها للجوء إلى الإفصاح الاختياري لتقديم أفضل المعلومات الخاصة بأداء الشركة (Popova, et al., 2013, p. 2).

1- متطلبات الإفصاح المحاسبي في التشريعات والقوانين الأردنية:

إدراكاً من المشرع الأردني لأهمية المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها تضمنت العديد من مواد قانون الشركات وقانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح وغيرها من القوانين في البيئة الأردنية متطلبات إعداد التقارير المالية وعرضها وتنظيمها. نذكر منها ما يلي:

أولاً: قانون سوق عمان المالي

حدد قانون سوق عمان المالي واجبات الشركات المساهمة العامة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب تزويد إدارة السوق بها أو تلك المعلومات التي تقوم بنشرها من خلال النظام الداخلي للسوق، حيث تضمن هذا القانون عدداً من المواد منها (خشارمة، 2003، ص 98):

- المادة (28): يحقّ للسوق أن يطلب من الشركات المساهمة العامة نشر أية معلومات إيضاحية حول أوضاع هذه الشركات، بما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر.
- المادة (33): يتوجب على الشركات المساهمة العامة أن تقوم بإعداد وتقديم نشرة الإصدار عند طرح أوراقها المالية للاكتتاب العام، ويجب إعداد هذه النشرة وفق متطلبات النموذج الخاص المقرر من قبل إدارة السوق والذي يتضمن كافة المعلومات والإيضاحات التي تعتبر هامة للمستثمرين.

ثانياً: قانون الشركات الأردني

عرض قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لسنة 2006 عدداً من متطلبات الإفصاح الواجب على الشركات المساهمة العامة مراعاتها والالتزام بها. ومن أهم المواد المتعلقة بموضوع الإفصاح ما يلي (قانون الشركات الأردني، 2006، ص ص 61، 62):

- المادة (140): يترتب على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن يعدّ خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:
 - ✓ الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مراجعي حسابات الشركة؛
 - ✓ التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة؛
 - ✓ يزود مجلس الإدارة المراقب بنسخ من الحسابات والبيانات السابقة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة لمدة لا تقل عن واحد وعشرون يوماً.
- المادة (141): على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب أرباحها وخسائرها وخلاصة وافية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مراجعي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.
- المادة (142): يعدّ مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة تقريراً كل ستة أشهري تضمن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقا عليه من مراجع حسابات الشركة ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوماً من انتهاء المدة.

ثالثاً: قانون الأوراق المالية

هدف قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 إلى إعادة هيكلة سوق رأس المال الأردني وزيادة الشفافية والإفصاح من أجل حماية المستثمرين وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية، وذلك من خلال إنشاء هيئة الأوراق المالية التي تهتم بتنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها. كذلك اهتم القانون بالإفصاح المحاسبي، حيث حددت المادة (43) منه التقارير التي يتوجب على الشركات تقديمها لهيئة الأوراق المالية وأوقات تقديمها، والتي تتمثل في (قانون الأوراق المالية، 2002، ص 12):

- تقرير سنوي، يتضمن البيانات المالية مصدقة من مراجع حسابات قانوني خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية؛
- تقرير نصف سنوي يقدم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء نصف السنة المالي؛
- تقرير عن نتائج الأعمال الأولية بعد قيام مراجع حسابات قانوني بإجراء عملية المراجعة الأولية لها، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء السنة المالية كحد أعلى.

رابعاً: تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية

بغرض تجسيد الهدف الرئيسي من أهداف هيئة الأوراق المالية المتمثل في زيادة الشفافية وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمرين في الأوراق المالية حتى تكون قراراتهم الاستثمارية مبنية على معلومات صحيحة، ولتوفير الحماية لهم من أي معلومات مضللة أو ناقصة جاءت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004 بالاستناد لأحكام المادة (12/ف) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002، المعدلة بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (257/2005). وكان أبرز ما تضمنته هذه التعليمات ما يلي (إصدارات هيئة الأوراق المالية، 2005، ص ص 1-12):

- تحديد نوعية المعلومات والتقارير التي يجب على الشركات المساهمة العامة الإفصاح عنها سواء كان ذلك عند الإدراج أو فيما يتعلق بالبيانات الدورية عند حدوث أمور جوهرية أو أحداث مهمة؛
- تقديم معلومات مهمة تتعلق بالشركة عند طلب إدراج أسهمها فيما يتعلق بغاياتها وبياناتها المالية، وطبيعة أوراقها المالية المصدرة وغير ذلك من المعلومات؛
- الإعلان عن البيانات السنوية خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية؛
- الإعلان عن البيانات نصف السنوية خلال مدة لا تزيد عن شهر من انتهاء نصف السنة؛
- تزويد الهيئة والإعلان فوراً عن حدوث أمور جوهرية أو أحداث مهمة من المحتمل أن يكون لها تأثير في ربحية الشركة أو مركزها المالي أو أسعار أوراقها المالية؛
- إلزام جميع الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

وفي سبيل إرساء ذلك ومساعدة الشركات خاصة المدرجة في بورصة عمان على إعداد تقاريرها المالية وفق متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية قامت هذه الأخيرة بإصدار دليل لإعداد التقرير السنوي للشركات المصدرة.

II- قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية لشركات

المساهمة العامة الأردنية:

من أجل قياس مستوى الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة العامة الأردنية تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والتي تم الحصول عليها من موقع البورصة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة العامة المنتمية لقطاع الصناعة والبالغ عددها 68 شركة مدرجة في بورصة عمان. مع العلم أن إجمالي الشركات المدرجة في بورصة عمان يقدر بـ 236 شركة.

أما عينة الدراسة فتتمثل في الشركات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان لمدة لا تقل عن 4 سنوات؛
- أن لا تكون قد أوقفت عن التداول خلال هذه الفترة؛
- أن يتم تداول أسهم هذه الشركات بصورة منتظمة ونشطة؛
- ألا تكون هذه الشركات قد لجأت للاندماج أو لتحويل نشاطها لمدة لا تقل عن 4 سنوات.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة بلغ عدد الشركات الممثلة لعينة الدراسة 24 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان بما يعادل 35% من حجم المجتمع. والجدول التالي يبين هذه الشركات.

جدول رقم (01): شركات المساهمة العامة الأردنية الممثلة لعينة الدراسة

رقم الشركة	اسم الشركة	رقم الشركة	اسم الشركة
ش1	الأردنية لإنتاج الأدوية	ش13	الوطنية لصناعة الصلب
ش2	دار الدواء للتنمية والاستثمار	ش14	مصانع الإسمنت الأردنية
ش3	المركز العربي للصناعات الدوائية	ش15	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية
ش4	الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة	ش16	رم علاء الدين للصناعات الهندسية
ش5	الصناعات الكيماوية الأردنية	ش17	القدس للصناعات الخرسانية
ش6	الوطنية لصناعة الكلورين	ش18	أساس للصناعات الخرسانية
ش7	الموارد الصناعية الأردنية	ش19	الأردنية لصناعة الأنابيب
ش8	العربية للمشاريع الاستثمارية	ش20	العربية للصناعات الكهربائية
ش9	مصانع الورق والكرتون الأردنية	ش21	مصانع الكابلات المتحدة
ش10	الألبان الأردنية	ش22	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية
ش11	الوطنية لصناعة الألمنيوم	ش23	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة
ش12	شركة الترافرتين	ش24	الألبسة الأردنية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على موقع بورصة عمان

ثانياً: أداة الدراسة

تتمثل أداة الدراسة في مؤشر الإفصاح الذي تمّ تصميمه لتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة عمان معتمدين في ذلك بشكل أساسي على لائحة متطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة سوق عمان المالي والدراسات السابقة التي تناولت تقييم وقياس درجة الإفصاح المحاسبي في تقارير مالية ناتجة عن بيئة تطبيق مشابهة لبيئة تطبيق هذه الدراسة (الفضل، 2001، ص ص 55- 93) و (المهندي، وصيام، 2007، ص ص 258- 285) و (Jouini, 2013, pp. 95-111).

ويعتبر هذا المؤشر بمثابة قائمة تتضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات. وقد احتوت هذه القائمة على 62 بنداً من المعلومات المختلفة التي تغطي الجوانب المالية والإدارية للشركة موزعة على خمسة محاور أساسية هي: المعلومات العامة عن الشركة، المعلومات الخاصة بإدارة الشركة،

المعلومات الخاصة بالهيكل التمويلي للشركة، المعلومات الخاصة بموجودات الشركة، المعلومات الخاصة بنتيجة نشاط الشركة.

ثالثاً: قياس مستوى الإفصاح المحاسبي:

تمّ قياس مستوى الإفصاح المحاسبي لشركات عينة الدراسة من خلال مؤشر الإفصاح الذي أعد لهذا الغرض، وبمقارنة المعلومات التي يحتويها هذا المؤشر مع ما تتضمنه التقارير المالية السنوية المنشورة يمكن معرفة مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة عمان من خلال اتباع الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: إعداد قائمة تتضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات وتطبيقها على هذه الأخيرة للتعرف على ما إذا كانت تفصح عن المعلومات التي شملتها القائمة أم لا تفصح.
- الخطوة الثانية: مقارنة كل بند من بنود قائمة الإفصاح مع المعلومات الواردة في التقارير المالية لكل شركة على حده، فتحصل الشركة على الدرجة (1) إذا أفصحت عنه في تقاريرها المالية وعلى الدرجة (0) إذا لم يتم الإفصاح عنه في تقاريرها المالية.
- الخطوة الثالثة: تجميع الدرجات الفعلية التي تستحقها الشركة للحصول على إجمالي درجات الإفصاح الفعلي للمحور، وبقسمتها على عدد بنود المحور نحصل على درجة الإفصاح الفعلية لكل محور.
- الخطوة الرابعة: تحديد نسبة الإفصاح للشركة (مستوى الإفصاح) من خلال قسمة عدد البنود المفصح عنها على مجموع إجمالي البنود الواجب الإفصاح عنها الموجودة في القائمة. أو حساب متوسط الإفصاح لمجموع المحاور لكل شركة على حده.

والجدول التالي يبين درجة الإفصاح لكل محور من محاور مؤشر الإفصاح وكذلك مستوى الإفصاح الكلي لعينة شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

قياس مدى التزام شركات المساهمة العامة الأردنية

جدول رقم (02): مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية لعينة شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان								محاور مؤشر الإفصاح
ش 8	ش 7	ش 6	ش 5	ش 4	ش 3	ش 2	ش 1	
0,666	0,733	0,733	0,8	0,733	0,733	0,933	0,866	المحور 1
0,75	0,666	0,916	0,833	1	1	1	0,916	المحور 2
0,5	0,6	0,7	0,5	0,6	0,7	0,8	0,7	المحور 3
0,545	0,272	0,454	0,454	0,545	0,545	0,545	0,636	المحور 4
0,714	0,642	0,857	0,857	0,857	0,857	0,857	0,857	المحور 5
0,635	0,583	0,732	0,689	0,747	0,767	0,827	0,795	متوسط الإفصاح
ش 16	ش 15	ش 14	ش 13	ش 12	ش 11	ش 10	ش 9	-
0,866	0,8	0,8	0,733	0,733	0,733	0,8	0,8	المحور 1
1	1	0,916	1	0,916	0,833	0,916	1	المحور 2
0,6	0,8	0,7	0,6	0,7	0,7	0,6	0,7	المحور 3
0,545	0,454	0,545	0,545	0,545	0,363	0,454	0,727	المحور 4
0,714	0,714	0,857	0,714	0,785	0,714	0,714	0,785	المحور 5
0,745	0,753	0,763	0,718	0,736	0,668	0,697	0,802	متوسط الإفصاح
ش 24	ش 23	ش 22	ش 21	ش 20	ش 19	ش 18	ش 17	-
0,733	0,733	0,8	0,866	0,733	0,733	0,933	0,8	المحور 1

حكيمة بوسلمة

1	1	1	1	1	0,916	0,916	0,916	المحور 2
0,7	0,7	0,6	0,7	0,7	0,7	0,8	0,5	المحور 3
0,545	0,545	0,545	0,363	0,545	0,454	0,636	0,454	المحور 4
0,785	0,857	0,785	0,857	0,857	0,642	0,785	0,857	المحور 5
0,752	0,767	0,746	0,757	0,767	0,689	0,814	0,705	متوسط الإفصاح

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تحليل التقارير المالية السنوية لعينة شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنّ مستوى إفصاح شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوح بين (0,583) و(0,827) أي بنسبة (58,3%) و(82,7%) وهي نسبة جيدة. حيث تعتبر شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار أكثر الشركات الأردنية التزاماً بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة سوق عمان المالي لأنها حققت أكبر مستوى إفصاح قدر ب (82,7%). تليها بعد ذلك شركة أساس للصناعات الخرسانية التي حققت مستوى إفصاح بلغ (81,4%).

أما بالنسبة للشركات التي حققت مستويات متوسطة للإفصاح المحاسبي فهي العربية للمشاريع الاستثمارية والوطنية لصناعة الألمنيوم التي بلغ مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية (63,5%) و(66,8%) على التوالي.

في حين تعتبر شركة الموارد الصناعية الأردنية أقلّ شركات المساهمة العامة الأردنية إفصاحاً في تقاريرها المالية السنوية المنشورة، إذ بلغ مستوى الإفصاح المحاسبي لها (58,3%) وهي نسبة متدنية مقارنة بباقي الشركات.

وبالنسبة لدرجة الإفصاح العام لعينة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان على مستوى كل محور من المحاور الخمسة لمؤشر الإفصاح المحاسبي المعتمد في هذه الدراسة يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (03): درجة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية لعينة الشركات المدرجة في بورصة عمان بالنسبة لكل محور

متوسط الإفصاح لكل محور	معايير مؤشر الإفصاح
0,783	المعلومات العامة عن الشركة
0,934	المعلومات الخاصة بإدارة الشركة
0,662	المعلومات الخاصة بالهيكل التمويلي للشركة
0,511	المعلومات الخاصة بموجودات الشركة
0,788	المعلومات الخاصة بنتيجة نشاط الشركة
0,735	المتوسط العام للإفصاح

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تحليل التقارير المالية السنوية لعينة شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن محور المعلومات الخاصة بإدارة الشركة حقق أكبر نسبة إفصاح قدرت بـ (0,934) أي (93,4%). وهذا يعني أن الشركات المدرجة في بورصة عمان تهتم بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والمبالغ التي يحصلون عليها كرواتب ومكافآت، والإفصاح عن مسؤوليتهم عن إعداد القوائم المالية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وكذلك توقعاتهم حول أداء الشركة في المستقبل.

وعلى غرار ذلك نجد أن محور المعلومات الخاصة بموجودات الشركة حقق أدنى مستوى إفصاح، حيث بلغ (0,511) أي (51,1%) وهي نسبة متدنية مقارنة بالنسبة المحققة في محور المعلومات الخاصة بإدارة الشركة.

وعلى ضوء كل ما سبق يمكن القول أن شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان تلتزم إلى حد كبير بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة سوق عمان المالي حيث بلغ مستوى الإفصاح العام لهذه الشركات (0,735) أي (73,5%). وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على أنه: تلتزم شركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة سوق عمان المالي.

الخاتمة:

- لقد خلصت هذه الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى جملة من النتائج نذكر منها ما يلي:
- يعتبر الإفصاح المحاسبي أداة اتصال بين الشركة والعالم الخارجي المحيط بها؛
 - يحظى الإفصاح المحاسبي باهتمام الكثير من المنظمات والهيئات المهنية التي تؤكد على ضرورة توفير الإفصاح الكافي حتى تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات تأثير على مستخدميها؛
 - تباينت مستويات الإفصاح المحاسبي بين شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث حققت بعض الشركات مستويات إفصاح مرتفعة مقارنة بشركات أخرى؛
 - اهتمت معظم شركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح في تقاريرها المالية السنوية عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركة؛
 - عموماً تلتزم شركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة سوق عمان المالي.
- وفي ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:
- ضرورة تعزيز عملية الإفصاح في التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة العامة الأردنية خاصة المدرجة في البورصة، من خلال تضافر جهود الشركات ومراجعي الحسابات وهيئة سوق عمان المالي؛
 - فرض عقوبات صارمة وغرامات مالية من قبل الهيئات الرقابية في بورصة عمان على الشركات التي لا تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة سوق عمان المالي؛
 - إلزام الشركات المدرجة في بورصة عمان بإصدار تقارير مالية ربع سنوية إضافة للتقارير المالية السنوية والسادسية، لأن هذه التقارير توفر معلومات مستمرة تساعد المستثمرين على تقييم أداء الشركات باستمرار خلال السنة.

قائمة المراجع:

- أ- المراجع العربية:
- خشارمة، حسين علي. (2003). "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة التندمجة في الأردن: معيار المحاسبة الدولي رقم 30 دراسة ميدانية"، مجلة جامعة النجاح للبحوث - العلوم الإنسانية، 17 (1)، 87-116.
 - خضر، أحمد علي. (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
 - دهمش، نعيم حسني. (1995). القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. عمان: معهد الدراسات المصرفية.
 - زيود، لطيف وآخرون. (2007). "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 29 (1)، 171-188.
 - الشيرازي، عباس مهدي. (1990). نظرية المحاسبة. الكويت: دار السلاسل.
 - عابد، محمد نواف. (2018). "أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 7 (1)، 16-29.
 - الفضل، مؤيد محمد. (2001). "العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق"، مجلة الإداري، 84، 55-93.
 - مارق، سعد محمد. (2009). "قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 23 (1)، 131-174.
 - مطر، محمد؛ الحيايلى، وليد ناجي؛ الراوي، حكمت أحمد. (1995). نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات. عمان: دار حنين للنشر.
 - المهندي، محمد عبد الله؛ صيام، وليد زكريا. (2007). "أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، 34 (2)، 258-285.
- ب- القوانين والتشريعات:
- إصدارات هيئة الأوراق المالية. (2005). تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق. عمان: الأردن.
 - قانون الأوراق المالية رقم (76) (2002). عمان: الأردن.
 - قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 (2006). عمان: الأردن.
- ج- المراجع الأجنبية:
- 1- Adina, Popa, Ion, Peres. (2008). "Aspects Regarding Corporate Mandatory and Voluntary Disclosure". Annals of University of Oradea, Economic Science Series. 17(3): 1407- 1411.
 - 2- Fernandes, Rodrigo et al. (2012). "Disclosure of Financial Instruments and Capital Cost of Brazilian Companies". Asian Journal of Business and Management Sciences. 1(9): 16- 27.
 - 3- Jouini, Fathi. (2013). "Corporate Governance and the Level of Financial Disclosure by Tunisian Firm". Journal of Business Studies Quarterly. 4 (3):95- 111.
 - 4- Popova, Tatiana et al. (2013). "Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value". International Business Research. 6 (5): 1- 16.
 - 5- Takhtaei, Nasrollah, Mousavi, Zahra. (2012). "Disclosure Quality and Firm's Characteristics: Evidence from Iran". Asian Journal of Finance & Accounting. 4 (2): 290- 300.